مدى مساهمة القطاع المصرفي في دعم وتنويع الصناعة العراقية

أ.م.د عبد الحسين جاسم [1]
جامعة كربلاء
abdulhussein.j@uokerbala.edu.iq

م.م ياسمين قاسم الخفاجي [2]
جامعة وارث الأنبياء ع
Iqyasmen5@gmail.com

المستلخص . يواجه القطاع الصناعي العراقي تحديات عديدة أثناء قيامه بنشاطه انعكست على مستوى اداءه لتحقيق التنمية الصناعية في العراق ، نظرا لقلة الدعم المالي والمعنوي الكافي للقطاع الصناعي. و يهدف البحث الى دراسة مدى قدرة القطاع المصرفي العراقي على المشاركة في تطوير القطاع الصناعي من خلال القروض الممنوحة . فضلاً عن دراسة السياسات التي ينتهجها المصرف الصناعي العراقي لتمويل القطاع المذكور . وقد استند البحث على فرضيات

1. يعد دور القطاع المصرفي محدودا في تقديم التمويل الاستثماري المطلوب إلى شركات القطاع الصناعي في العراق.
2. مدى كفاية رأس المال المتوفر لدى المصرف الصناعي لمنح الائتمان للقطاع الصناعي.

وكانت اهم الاستنتاجات ضعف ومحدودية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصناعية. مما أثر سلباً على نشاطات القطاع في العراق كذلك ضعف الدعم المالي للمصرف الصناعي مما اثر على نشاطه في تمويل القطاع الصناعي .

أما أهم التوصيات التي توصل اليها البحث هي ــ ضرورة زيادة الدعم الحكومي لتمويل المصرف الصناعي العراقي، ليتسنى له القيام بدوره الفاعل في دعم القطاع الصناعي المختلط والخاص و تطويره من خلال توسيع نشاطه وزيادة قدرته على منح القروض (القصيرة و المتوسطة والطويلة الآجل) للقطاع الصناعي.

الكلمات الافتتاحية: القطاع المصرفي، قطاع الصناعة.

Abstract: The Iraqi industrial sector faces many challenges while carrying out its activities, which are reflected in the level of its performance to achieve industrial development in Iraq, given the lack of sufficient financial and moral support for the industrial sector. The research aims to study the extent of the Iraqi banking sector's ability to participate in the development of the industrial sector through granted loans. As well as studying the policies pursued by the Industrial Bank of Iraq to finance the aforementioned sector. The research was based on hypotheses

1. The role of the banking sector is limited in providing the required investment financing to industrial sector companies in Iraq.
2. The adequacy of the capital available at the Industrial Bank to grant credit to the industrial sector.

The most important conclusions were the weakness and limited role that the banking sector plays in financing industrial projects. Which negatively affected the activities of the sector in Iraq as well as weak financial support for the industrial bank, which affected its activity in financing the industrial sector.

The most important recommendations reached by the research are - the need to increase government support to finance the Industrial Bank of Iraq, so that it can play an active role in supporting the mixed and private industrial sector and developing it by expanding its activity and increasing its ability to grant loans (short, medium and long-term) to the industrial sector.

Keywords: banking Sector, Industrial Sector

المقدمة

إن للمصارف دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف التنمية في أي بلد من بلدان العالم. وكان هذا الدور واضحاً في كثير من الدول المتقدمة والدول النامية . ولتعدد الاسباب كالظروف الامنية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال الفترات السابقة لم تتمكن هذه المصارف من تحقيق كامل أهدافها بالشكل المطلوب رغم توافر كل المقومات الصناعية والزراعية مما جعل الاقتصاد العراقي يوصف كونه (اقتصاد أحادي الجانب) لاعتماده على الموارد النفطية بالدرجة الأولى , في الوقت الذي قطعت المصارف العالمية والعربية أشواطاً بعيدة في عملها .

وقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على دور المصارف في تطوير القطاع الصناعي , ولغرض تحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه الى مباحث لتغطية جانبيه النظري والتطبيقي, إذ تناول المبحث الاول منهجية البحث و دراسات سابقة .اما المبحث الثاني فقد تضمن عرضاً نظرياً لماهية النشاط المصرفي كمفهوم وأهميه ومراحل تطور, فضلاً عن الخصائص التي يتميز بها ذلك النشاط والتركيز على القطاع الصناعي ودورة والمعوقات التي تعرقل تطورة اما المبحث الثالث خصص للجانب التطبيقي و تناول تحليل واقع الائتمان المصرفي للقطاع الصناعي من خلال تحليل البيانات المالية للتقارير السنوية للبنك المركزي للفترة من 2009-2013 والمصرف الصناعي من 2007-2011.

المبحث الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة

تمثل منهجية البحث حجر الاساس الاول الذي يبين المسار العلمي الذي سلكه الباحث لانجاز بحثه لكونها تضمنت (المشكلة، والاهمية، والاهداف، والفرضيات ، والحدود العلمية والزمانية والمكانية، ومصادر جمع البيانات والمعلومات ، والهيكلية الخاصة بالبحث)

اولاً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في محدودية الدعم المالي للقطاع الصناعي العراقي, إذ لوحظ هناك تراجعاً كبيراً في التمويل المالي الممنوح لشركات القطاع خلال السنوات الاخيرة , ويعود ذلك لأسباب عدة منها اقتصادية وسياسية ومالية ، فضلاً عن عدم وضوح الرؤية الأستراتيجية للسياسة الائتمانية للقطاع المصرفي. ما يجعل دوره محدوداً في دعم و تمويل القطاع الصناعي والنهوض بعجلة التنمية في العراق.

ثانياً: أهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال :-

1. ـ اهمية دور القطاع المصرفي في تمويل القطاع الصناعي في العراق.
2. أهمية القطاع الصناعي للاقتصاد العراقي بشكل عام وكون مخرجاته مدخلات للقطاعات الأخرى والعكس صحيح .
3. أهمية تطوير القطاع الصناعي عبر الدعم المطلوب تقديمه من قبل المؤسسات المالية ومنها المصرفية .

ثالثاً: أهداف البحثِ

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الأتية:

1. تحليل مدى قدرة المصارف العراقية على تنمية وتطوير شركات القطاع الصناعي
2. التعرف على الدور الحقيقي الذي يقوم به القطاع المصرفي في تمويل شركات القطاع الصناعي من خلال تحليل السياسة الائتمانية للمصارف العراقية مع التركيز على المصرف الصناعي .

رابعاً : فرضيات البحث

1. يعد دور القطاع المصرفي محدودا في تقديم التمويل الاستثماري المطلوب إلى شركات القطاع الصناعي في العراق.
2. مدى كفاية رأس المال المتوفر لدى المصرف الصناعي لمنح الائتمان للقطاع الصناعي.

خامساً : الحدود المكانية والزمانية

أولا" : الحدود المكانية :ـــ للبحث مجتمعين يتمثل الأول بالمصارف العراقية كافة من خلال تحليل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي المعلن في تقارير البنك المركزي. اما المجتمع الثاني يتمثل بالمصرف الصناعي العراقي إذ تم اختيار الفرع الرئيسي للمصرف الصناعي / الإدارة العامة كعينة للدراسة.

ثانيا" : الحدود الزمانية :ـــ

1. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي 2009-2013
2. بيانات المصرف الصناعي ـــ الفرع الرئيسي, 2007 ـــ 2011

سادساً : أساليب جمع البيانات

الإطار النظري اعتمد في كتابة مباحثه على الأدبيات والكتب العربية والاطاريح والرسائل والبحوث العربية والاجنبية. **وتم جمع البيانات باعتماد** الاسلوب المباشر من السجلات والتقارير المالية للبنك المركزي و المصرف الصناعي .

المبحث الثاني : الاطار النظري

اولاً : مدخل الى النشاط المصرفي

تمهيد:

يتكون الجهاز المصرفي او القطاع المصرفي من مجموع المؤسسات المالية و المصرفية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها وتسير على هديها (عبد الله،2009، 11) . والمصرف مؤسسة مالية مهمتها تجميع المدخرات من الافراد والوحدات الاقتصادية التي لديها فائض ، واستخدامها في القروض والتسهيلات المصرفية المختلفة من قبل الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها والتي لديها عجز ، أو من خلال استثمارها في الاوراق المالية وغيرها ، ومن أهم أعمال المصارف هو قبول الودائع ومنح القروض واستثمار الأموال (شقير، واخرون ،2008، 14) .

منذ أن ظهرت المصارف في عالمنا وهي تزداد أهمية يوما بعد يوم ، باعتبارها ميزان التقدم الاقتصادي للدول كما تعد عصب الاقتصاد ومحركه الرئيس والعمود الفقري لكل النشاطات المالية كونها الأساس في حفظ الأموال، وتداولها، وتنميتها، ، الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار، يعد واحداً من أهم الظواهر الحضارية في المجتمعات الحديثة ويؤشر تطور المصارف مدى تطور المجتمع ، لإمكانيته في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في البلد(70،2010 (Majumdar,N .

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

بعد الانفتاح التدريجي للقطاع المصرفي أمام المؤسسات الدولية ودخول المصارف العالمية كشركاء مع المصارف العراقية. هذا يتطلب منها مواكبة الحداثة والمنافسة التي تشهدها الصناعة المصرفية. بعد ان أخذت الأنظار تتجه صوب هذا القطاع لما يشكله من مغريات استثمارية كبيرة نتيجة الاستقرار النسبي الذي شهده العراق اقتصادياً وسياسياً وامنياً، والعودة به من جديد الى المكانة التي كان يتمتع بها في النظام المصرفي العربي والعالمي .

مفهوم النشاط المصرفي

أصل كلمة مصرِف بكسر الراء في اللغة العربية مأخوذ من الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها كلمة بنك ذات الأصل الأوربي والمشتقة من الكلمة الايطالية (Banco) التي تعني المنضدة أو الطاولة، أما سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فلأن الصرّافين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع وشراء النشاطات المختلفة وذلك في أواخر القرون الوسطى كما أن كلمة (Bankrupt) وتعني مفلس جاءت من أصل ايطالي حيث تعني كسر المنضدة أي منضدة الصراف كاعلان عن إفلاسهم وعدم السماح لهم بالاستمرار في مزاولة الصرافة (عبد الله،2009 ،20) ، وينصرف معنى الجهاز المصرفي الى البنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة والإسلامية والمؤسسات المالية كشركات التأمين والأسواق المالية (خطاب، 2009، 18) .

تعريف المصرف

تختلف التعاريف الخاصة بالمصارف باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم وتنظم أعمالها وتتباين من بلد الى بلد وتتباين ايضا بتباين أنشطة هذه المصارف والشكل القانوني الذي تتخذه.

يعرف القانون في الولايات المتحدة المصرف بأنه "منشأة حصلت على تصريح للقيام بالأعمال المصرفية ، ويسمى (Bank Charter) سواء حصلت على التصريح من الحكومة الاتحادية أم الفدرالية او من حكومة الولاية التي تباشر فيها النشاط " ، وحدد القانون وظائف المصرف والشروط الواجب توفرها لمباشرة هذه الوظائف، وبين الحدود بين المصرف والمؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين وصناديق الادخار،(عبد الله والطراد.2006، 19).

وفي انكلترا عرف قانون بنك انكلترا لسنة 1964 الصراف بأنه " الشخص الذي يقوم بأعمال البنوك بناء على تصريح من الخزانة العامة "(محمود و احمد،2007، 10)

ويعرف المصرف أيضاً بأنه "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها"(رمضان و جوده، 2006، 3)، إنّ هذا التعريف يصور المصرف كحلقة وصل بين المودعين والمستثمرين وهو تعريف واسع الى درجة كبيرة بحيث يشمل مؤسسات عدة كشركات التأمين وصناديق التوفير وغيرها الا انه يوجد اختلاف واضح بين المصارف وهذه المؤسسات المالية، حيث يحصل المصرف على الأموال من الجمهور عن طريق الإيداعات.بينما في شركات التأمين عبارة عن أقساط شهرية وكذلك استخدامات الأموال في الشركات المالية تتميز بالاستقرار والثبات اما في المصارف تتمييز بعدم الاستقرار وذلك؛ لان الودائع تتميز بعدم الثبات(702 ،2010، Rose ,Hudgins)

وعرف قانون البنك المركزي العراقي المصرف بأنه (الشخص الذي يحمل ترخيصاً او اجازة وفق قانون المصارف لممارسة الأعمال والأنشطة المصرفية الأخرى)، ويقصد بالأعمال المصرفية الأعمال المتعلقة باستلام الودائع النقدية او الأرصدة المسددة الأخرى من الجمهور لأغراض إجراء الائتمان او الاستثمارات لحسابهم (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 النافذ ،المادة 1) .

بينما قانون المصارف العراقي فقد عرفه بانه " شخصاً يحمل ترخيصاً او تصريحاً بمقتضى هذا القانون بمباشرة الأعمال المصرفية بما في ذلك شركة حكومية منشأة وفق قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997". (قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 النافذ، المادة 1).

ان جميع تعاريف المصرف التجاري تنصب على عمليات الإقراض والاقتراض وعملية تكوين النقود، ولكن تنامي المنافسة بين أنواع المؤسسات المالية دفع المصارف لتصبح أكثر توجهاً للخدمات، وكما أوضح (Sinkey) من خلال تعريفة للمصرف التجاري بأنه "منشأة أعمال متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية "(Sinkey, 1983, 11) فهذا التعريف يشير الى نشاط المصرف التجاري في ضوء الخدمات التي يقدمها، اما (Hempel) فقد عرفه بأنه "مؤسسة وساطة مالية تقدم الخدمات المالية والمصرفية الى وحدات الطلب والحاجة في المجتمع" (Hemple & Simonson, 1998, 6) وهذا التعريف يوضح مفهوم المصرف التجاري من حيث وظيفته الأساسية وسيطاً مالياً ويعطيه مهمة كبيرة من حيث تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

أما فيما يخص نشأة المصارف فهناك تباين بين الكتاب في نشأتها حيث يرجعها بعضهم الى قدم المعاملات التجارية مستندا بذلك الى قدم التشريعات وهي تشريعات حمورابي بينما يرجع بعضهم نشأتها الى نشأة النقود والحاجة الى حمايتها ونقلها وتداولها،الا ان الثابت هو ان نشأتها يرجع الى القرون الوسطى.حيث عمل الصاغه في تلك المدة عمل المصارف عن طريق قيام الجمهور بإيداع الأموال لديهم والحصول على صكوك تثبت ملكيتهم للأموال ، وكان الناس بحاجة الى نقل الأموال من مكان الى آخر مع التقليل من

مخاطر السرقة وقطاع الطرق فظهرت فكرة الصكوك لحاملة بحيث يمكن نقل الأموال من شخص إلى آخر بانتقال الصكوك على ان يقوم حامل الصك بتحويله الى نقد من خلال صائغ محدد في المنطقة التي يتواجد فيها. (الدليمي.1990، 172)
وبتطور الزمن لاحظ الصاغه إلى أنّ هناك أموالاً كثيرة تبقى في الخزائن لديهم للحفظ . وكانت هناك دورة لإيداع وسحب النقد منهم ودائماً تبقى أموال لديهم ؛ لان السحب والإيداع لايتم الوقت نفسه لذلك قام الصاغة باستثمار جزء من الأموال مع الاحتفاظ بجزء اخر كاحتياطي لمواجهة السحوبات الطارئة. وفي الوقت نفسه لاحظ المودعون أن الصاغة يستفيدون من أموالهم دون ان يستفيد صاحب الأموال ؛ ولذلك بدأ أصحاب الأموال يبحثون عن أشخاص يودعون أموالهم لديهم ليحصلوا على العوائد فيما بعد اخذ يطلق عليها الفوائد. وبذلك نشأت نواة اول مصرف في ايطاليا عام 1557 وتلاحقت بعد ذلك المصارف في اسبانيا وانكلترا ودول أخرى (نظمي وتوفيق،2009، 11).

أنواع المصارف

تستخدم معايير عدة لتصنيف المصارف سواء من حيث الملكية أم الجنسية او من حيث علاقتها بالدولة او طبيعة النشاط و يركز البحث على أكثر التصنيفات شيوعاً والتي هي:

أولاً:- المصارف من حيث طبيعة النشاط:

وتقسم الى:

1. **البنوك المركزية (Central Banks)** : ويعرف على انه بنك البنوك لأنه يتولى الأشراف والرقابة على باقي البنوك ومنها المصارف الخاصة .ويطلق عليه ايضاً بنك الإصدار لأنه يتولى اصدار نقد الدولة وبنك الدولة حيث له سلطة ادارة احتياطيات الدولة من الذهب والنشاطات الاجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة.(الدليمي ،1990، 275).
2. **المصارف التجارية (Commercial Banks)**: وهي مصارف تتعامل بشكل رئيسي مع الافراد والمؤسسات والشركات التجارية باستثمار الودائع والموارد المالية المتاحة لديها في التجارة الداخلية والخارجية من خلال منح القروض او فتح الاعتمادات المستنديه، أو خصم الكمبيالات (الدليمي ، 175،1990)، ومن أمثلة ذلك في العراق مصرف الرافدين والرشيد ومصرف التجارة العراقي ومن المصارف التجارية الخاصة (بغداد ،الشرق الأوسط ، المنصور).
3. **المصارف المتخصصة** : وهي البنوك التي تتميز بالتعامل مع قطاع معين دون القطاعات الأخرى وتعتمد هذه المصارف على مصادرها الداخلية للقيام بوظائفها ويتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الإقراض الطويلة الاجل و في العراق تعود ملكيتها الى الدولة وتصنف حسب القطاع الذي تتعامل معه(الصناعي والزراعي والعقاري).
4. **مصارف التوفير أو الادخار(Saving Bank)** : وهي المصارف والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح القروض الصغيرة(السلف)ايضاً لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين (عبد الله و الطراد ،2006، 24) .واغلب خدماتها موجهة الى أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة ، وبالتالي اغلب زبائنها من ذوي الدخل المحدود والمتوسط .(شهلوب ،2007، 250)
5. **المصارف التعاونية(Cooperative Banks)**: وهي المصارف التي تقدم خدماتها الى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة، الزراعية، الاستهلاكية، الحرفية،وغيرها ، (عبد الله و الطراد ،2006 ، 24)
6. **بنوك الاستثمار(Investment Banks)**: تقوم هذه البنوك بتأمين عمليات الاستثمار وتسهيلها من خلال عمليات بيع الاسهم وإصدار السندات والصكوك وتقديم استشارات ودراسات الاندماج والتوسع ،(شهلوب، 2007، 249) ،
7. **المصارف الخاصة (Private Banks)** : وهي المصارف التي تختص في ادارة الثروات الضخمة الخاصة ، وتتخصص بتقديم أعمالها للأفراد وتتميز خدماتها بالسرية العالية بما يتناسب وشخصية الزبائن الذين يتعاملون معها والذين هم من كبار الشخصيات السياسية ورجال الأعمال . وأعمالها تتركز بالاستثمارات طويلة الاجل بناء على رغبة زبائنها .(شهلوب ، 2007، 250)
8. **المصارف الاسلامية(Islamic Banks)** : وهي المصارف التي تقدم خدماتها وتمارس أعمال التمويل والاستثمار استناداً الى مبادئ الشريعة الاسلامية وهي بهذا تبتعد عن الأعمال التي تقوم على اخذ الفوائد وتعتمد صيغ معينة في التمويل والاستثمار .مثل المرابحة للأمر بالشراء والتمويل بالمضاربة .(عبد الله ،2006، 23) . وتشترط هذه المصارف على المتعاملين معها أن تكون أعمالهم مطابقة للشريعة الاسلامية .

ثانياً : المصارف من حيث الملكية :

وقسمها (نظمي و توفيق، 2009، 13-14) الى :-

1. مصارف القطاع العام State Sector Banks:

وهي مصارف مملوكة للدولة ويقع على رأسها البنك المركزي ويضاف اليه في العراق الرافدين والرشيد والمصارف المتخصصة والمصرف العراقي للتجارة.

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

2. **مصارف القطاع الخاص(Private Sector Banks)** :

وهي المصارف التي تعود ملكيتها الى أشخاص أو عوائل أو مجموعة شركاء سواء كانوا اشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين ، وجميع المصارف الخاصة العاملة في العراق تندرج تحت هذا المسمى .

3. **المصارف المختلطة (Mixed-Ownership Banks)** :

وهي مصارف جزء منها مملوك للدولة والجزء الآخر للقطاع الخاص، ولكي تكون الشركة مختلطة في العراق يجب أن لاتقل مساهمة الدولة فيها عن 25% . ويجب أن تكون شركة مساهمة او محدودة حسب (قانون الشركات العراقي .21 لسنة 1997، المادة 7 اولاً).

أما المصارف العاملة في العراق حالياً تشمل جميع المصارف في العراق (الحكومية والخاصة) والأجنبية والخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي بما فيها المصارف المتخصصة والإسلامية وجميع هذه المصارف مرخص لها بمزاولة أعمالها وفقا لأحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 المادة 40 القسم الثامن وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 المادة 4.

وظائف المصارف Functions of Banks :-

تقوم المصارف التجارية بوظائف عدة تطورت بتطور المجتمعات وحاجاتها الاقتصادية فتقسم الى قسمين:-

وظائف تقليدية ووظائف حديثة (رمضان و جوده .2006، 12):-

أولاً-الوظائف التقليدية Classical Functions

وقد سميت كذلك بسبب تزامن هذه الوظائف مع التطور التاريخي لعمل المصارف مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة Liquidity والربحية Profitability والأمان Security.

وهذه الوظائف هي:

1. قبول الودائع. Acceptance Deposits

تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف التجارية او تقريباً (75%) من هذه المصادر. وتظهر أهميتها للمجتمع والاقتصاد الوطني كونها تعتبر مصادر محلية لتمويل المشاريع دون الحاجة الى الاقتراض وكذلك تسهل عملية الدفع الناتجة عن التبادل التجاري وتشجيع الادخار والاستثمار .وتصنف الى أنواع عدة حسب معايير متعددة ومنها ، حسب الحركة(الودائع الخاملة والنشطة).وحسب المنشأ (ودائع أولية ومشتقة)(حداد و هذلول ،2008، 162). وبرغم تنوع أشكال الودائع التجارية الا ان الودائع تحت الطلب، والودائع الزمنية تشكلان الجزء الرئيس من هذه الودائع.

2. منح القروض: Loans

وتسمى ايضاً(التسهيلات الائتمانية) ، و تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيس للمصارف التجارية ومصدراً مهماً من مصادر الحصول على الأرباح من خلال الفوائد التي تتقاضاها على هذه القروض . وتبرز أهمية القروض على مستويات عدة ومنها على المستوى القومي حيث تلعب دوراً اساسياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة ، لإسهامها الفاعل في تنشيط التعاملات الاقتصادية المختلفة(إنتاجية وخدمية وتجارية) ،وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة لفسح المجال لها للدخول في الأعمال ومنافسة المشاريع الكبيرة (عبد الحميد ،2000، 103) ، وتعد القروض المصرفية أهم مصادر التمويل الخارجي لمؤسسات الأعمال في معظم دول العالم وكذلك فأن القروض تمثل الجانب الأكبر من قيمة أصول أي مصرف. لذلك بقيت هذه الوظيفة جزءاً رئيساً من عمل المصارف وحتى سنوات قليلة مضت حيث بدأت المصارف تستخدم مفاهيم أوسع من مفهوم منح القروض الى مفهوم او وظيفة استثمار موارد المصرف على شكل قروض، واستثمارات متنوعة .

3. الاستثمار Investment :-

وهو عملية توظيف الأموال المتوفرة لدى المصرف المملوكة او المستلمة من جهات أخرى في أنشطة معينة من خلال منحها للآخرين لتشغيلها بقصد تحقيق عوائد معينة تفوق تكلفة الحصول على هذه الأموال ،وللاستثمار أهداف عدة منها (رمضان ،1998، 65).

1. الحفاظ على الموجودات المادية والمالية التي يملكها المستثمر أو يحق له التصرف بها .
2. استمرار الحفاظ على السيولة النقدية . لتغطية النفقات الجارية وعمليات التشغيل والتطوير .
3. توظيف الأموال الفائضة عن الحاجة بما يحقق الفوائد للأفراد والمؤسسات والمجتمع .

ثانياً-الوظائف الحديثة Modern Function وأشار(عبد الله، 2006، 49)الى إنها تتمثل بالآتي :-

1 . ممارسة نشاط تأجير الموجودات.
2 ـ الاستثمار بالنشاطات الاجنبية.
3 . اصدار الاوراق المالية(السندات والاسهم) .
4 . ادارة استثمارات لحساب النشاطاء.
5 ـ تقديم الاستشارات المالية لعملائها.

6. التعامل مع المشتقات . وهي عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية تعطي الحق لمالك الموجود المالي في بيع او شراء موجود (حقيقي او مالي او نقدي) بسعر معين وبكميات محددة خلال مدة زمنية محددة ومن أهم أنواعها الخيارات والعقود الآجلة والمستقبليات والمبادلات والتحوط.

7. فضلاً عن الوظائف المذكورة أعلاه بدأت المصارف تقدم خدمات جديدة الى الزبائن بهدف توسيع نشاطها والانتشار محلياً وعالمياً ومن هذه الخدمات:

- اصدار الشيكات السياحية: وهي شيكات قابلة للتداول في اي مكان في العالم وتصدر بالنشاطات الحرة ذات القبول الدولي، تقدم بالتنسيق مع شركات عالمية متخصصة بذلك .
- اصدار بطاقات الفيزا كارد والماستر كارد: وهي بطاقات عالمية يمكن الاعتماد عليها في تغطية قيمة المشتريات والخدمات داخل البلد وخارجها ،بدلاً من حمل النقود .
- الصراف الآلي : وهي أجهزة تمكن الزبون من سحب مبالغ فورية في حدود معينة من رصيد حسابه الجاري آو التوفير بدل اللجوء الى المصرف وتعمل على مدار الساعة وتوضع في أماكن حيوية كالأسواق العامة .
- خدمات البنك الناطق : ومن خلالها يستطيع الزبون الاستفسار عن رصيده أو طلب تجهيز دفتر شيكات أو طلب كشف الحساب الجاري، وكذلك يمكنه الاستفسار عن آخر القيود التي تمت على حسابه والتعرف على اسعار النشاطات وغيرها (محمود و أحمد ،2007 ، 12) .

ثانياً :- واقع الجهاز المصرفي في العراق

ارتبط النظام المصرفي في العراق بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد والتي تركت أثارها الواضحة على طبيعة هذا الجهاز من حيث هيكليته وأنشطته المختلفة ولأجل إغناء البحث سوف نعرض بصورة مبسطة لواقع الجهاز المصرفي للدخول في مدى تأثير هذا القطاع في الحياة الاقتصادية التنموية في العراق:-

1. تكون الجهاز المصرفي في العراق حتى عام 2003 من(18) مصرفاً تمتلك المصارف الخاصة 10 % من موجودات الجهاز المصرفي العامل في العراق بينما تعود 90% الى المصارف الحكومية. وفي2013/12/31 أصبح عدد المصارف (54) .

2. بلغ اجمالي رؤوس أموال المصارف أكثر من (7.500) تريليون دينار لغاية2013 /12/31, الا انه يلاحظ ان نسبة مساهمتها في الناتج المحلي لم تتجاوز 6,3% ,وهي نسبة بسيطة تعكس ضعف في الوساطة المالية في المصارف وابتعادها باتجاة النشاطيات المصرفية المفضية الى تعميق السوق المالية . حيث تتذرع بمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والاخفاق في التسديد.

3. على الرغم من رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة والبالغة 6.200 تريليون دينار عراقي الا ان نسبة مساهمتها في منح الائتمان لا تتعدى 20% مقابل 80 % للمصارف الحكومية ، مما يعني ان المصارف الخاصة لا زالت ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل الى ثمانية أضعاف رؤوس أموالها، فضلاً عن الائتمان النقدي المقدم من المصارف الخاصة ،كان الائتمان التعهدي (خطابات الضمان والاعتمادات المستنديه) المقدم من قبل المصارف الخاصة لايتجاوز مانسبتة 14 % من اجمالي الائتمان التعهدي المقدم من قبل القطاع المصرفي بشكل عام .وتشير البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي العراقي الى أن تردد المصارف في منح الائتمان يعود في الغالب الى ما يأتي:

- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk
- ضعف أو صعوبة تقييم الضمانات المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان Collaterals وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو مايسمى بمخاطر السوق.
- أن أغلب المصارف وخاصة الاهلية لاتتمع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع قصير الاجل .

4. ان التحفظ الائتماني الذي تتخذه المصارف الخاصة انعكس على معدلات السيولة لديها حيث بلغت حوالي 65 % وهي تزيد عن النسبة المعيارية البالغة 30 % وقد أدى هذا الى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص استثمارية مناسبة ومأمونة خارج نطاق البنك المركزي .

5. ارتفاع اسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف والتي تتراوح بين 12 - 16% سنويا على القروض والتسهيلات بالدينار او الدولار إذ ان قروض التنمية لا بد ان تكون بفوائد مخفضة .(soft loans) وواضح ان مستوى اسعار الفائدة هذا لا يشجع على الاقتراض لاغراض التنمية.

6. إن ودائع المصارف ذات طبيعة قصيرة الاجل. ويؤخذ من نشرات البنك المركزي ان 18% فقط من هذه الودائع ودائع ثابتة الأجل (بين ستة أشهر وسنة) وما تبقى (82%) هي ودائع جارية، ولذا فان اي مصرف لا يستطيع التوسع بمنح الائتمانات طويلة الاجل التي تحتاجها القروض الانمائية.

7. على الرغم من ارتفاع عدد المصارف الخاصة وتطورها وارتفاع نسبة كفاية رأس المال لديها الا أنها مازالت لاتحظى الا على نسبة 20% من اجمالي الودائع بينما تنفرد المصارف الحكومية بأجمالي ودائع بلغت 80 % وذلك لاعتقاد الجمهور ان الصارف الحكومية بأنها مصارف مضمونة من الحكومة .
8. بلغت نسبة كفاية راس المال لدى المصارف الحكومية نهاية عام 2013 وبشكل خاص مصرف الرافدين(3%) وهي أقل من الحد الادنى المقرر استنادا لاحكام المادة (16) من قانون المصارف النافذ والبالغة (12%) بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضألة رأس ماله ، ووجود الديون الموروثة، وخسائر الحرب ، وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004 ، وفروقات اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات ، في حين كانت لدى المصارف الاهلية أكثر من(30%) وذلك لتحفظ الاخيرة على منح الائتمان من ناحية، وقيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي العراقي الصادر في عام 2012 لتصبح(250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اضافة الى تحقيقها ارباح ، مما انعكس ايجابيا على نسبة كفاية رؤوس اموالها والذي نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30 %) وقاربت (54%) في نهاية عام 2014 مما يشير الى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص الاستثمار الآمن ، والائتمان السليم، بينما تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه بأنها مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية، وبهذا الصدد فأن البنك المركزي ومن خلال رقابته على الجهاز المصرفي يركز على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها ، وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل ، لتمويل موجودات طويلة الاجل مع ضرورة ان تتوفر لدى المصرف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولته وقيامه بأجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بأرتفاع مفاجيء في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بألتزاماته .(التقرير السنوي 2013 البنك المركزي العراقي).
9. على الرغم من ان المصارف الحكومية عددها سبعة مصارف . الا أنها مازالت تحظى بالنسبة الأكبر من حيث النشاط المصرفي او عدد الفروع والانتشار في محافظات العراق . حيث بلغ عدد الفروع في بغداد والمحافظات (484) فرعا على العكس من المصارف الخاصة التي تركز على العاصمة ومراكز المحافظات حيث بلغ عدد الفروع(530) وهي نسبة قليلة مقارنة بعددها البالغ (47) مصرفاً.
10. ان التقييم الذي أعلنه البنك المركزي للمصارف الخاصة وفقاً لنظام (CAMELS)[3]، للوزارات لاختيار المصارف التي تتعامل معها في مجال فتح الاعتمادات او اصدار خطابات الضمان والخدمات المصرفية الأخرى، هو دليل على التقدم الذي شهده القطاع المصرفي الخاص في العراق حيث حصلت (9) مصارف على تقييم جيد جداً و(13) مصرفاً على تقييم جيد ،والجدول رقم(1) يبين تقيم هذه المصارف .(البنك المركزي العراقي،2010) . الا ان ذلك لم يشجع المؤسسات الحكومية في التعامل مع المصارف الخاصة مما أثر بشكل كبير على نشاطها الائتماني وخاصة التعهدي .

جدول رقم (1) تصنيف المصارف الخاصة بموجب نظام (CAMELS) استنادا لموازناتها كما في 2009-2007/12/31 وتقارير لجان المراقبة لعام 2010

ت	اسم المصرف	التقييم 2007	الدرجة 2007	التقييم 2008	الدرجة 2008	التقييم 2009	الدرجة 2009	التقييم 2010	الدرجة 2010
1	مصرف الشرق الأوسط	جيد	3	جيد جدا	2	جيد جدا	2	ممتاز	1c
2	مصرف الائتمان العراقي	جيد	3	جيد جدا	2	جيدا جدا	2B	جيد جداً	2C
3	مصرف التعاون الإقليمي الإسلامي	-	-	حدي	4	جيد جدا	2B	جيد جداً	2A
4	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	-	-	جيد	3	جيد جدا	2C	جيد	3

[3] . وهو نظام يستخدم لتقييم أعمال المصرف من خلال عدد من المؤشرات المالية والتي يتضمن اسم النظام الأحرف الأولى منها وهي،(كفاية رأس المال (Capital Adequacy) ونوعية الموجودات وجودتها (Assets Quality)، وجودة الادارة (Management quality) ،والعائدات او الربحية(Earning) ، والسيولة (Liquidity) ، والحساسية لأخطار السوق (Peter Sensitivity to Market Risk) (694 ، 2010 ,Hudgins ،Rose) وتتراوح نتائج التصنيف من 1 وهو الأفضل الى 5 وهو الأسوأ .(شهلوب ،2007، 266)

ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021 عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء

ت	اسم المصرف	التقييم 2007	الدرجة 2007	التقييم 2008	الدرجة 2008	التقييم 2009	الدرجة 2009	التقييم 2010	الدرجة 2010
5	مصرف الخليج التجاري	حدي	4	حدي	4	جيد جدا	2B1	جيد جداً	2C
6	مصرف بغداد	حدي	4	جيد	3	جيد جدا	2B2	جيد جداً	2C
7	مصرف الشمال	جيد	3	جيد	3	جيد جدا	2C	جيد	3
8	مصرف أشور الدولي	حدي	4	جيد	3	جيد جدا	2C	جيد	3B
9	مصرف كوردستان الدولي	-	-	-	-	جيد جدا	2C	جيد جداً	2B
10	مصرف الاستثمار العراقي	جيد	3	جيد جدا	2	جيد	3	جيد	3
11	مصرف الوركاء للاستثمار	جيد	3	جيد	3	جيد	3	ضعيف	5
12	مصرف المنصور	جيد	3	جيد	3	جيد	3	جيد	3
13	مصرف البلاد الإسلامي	-	-	جيد	3	جيد	3	جيد جدا	2C
14	مصرف دجلة والفرات الإسلامي	-	-	حدي	4	جيد	3	جيد جدا	2C
15	مصرف الهدى	-	-	-	-	جيد	3	جيد	3
16	مصرف دار السلام للاستثمار	حدي	4	جيد	3	جيد	3B	جيد	3A
17	مصرف سومر للاستثمار	حدي	4	حدي	4	جيد	3B	جيد	3B
18	مصرف الاقتصاد للاستثمار	حدي		حدي	4	جيد	3B	جيد	3
19	مصرف بابل	جيد	3	حدي	4	جيد	3B	جيد	3
20	المصرف التجاري العراقي	جيد	3	جيد	3	جيد	3C	جيد	3C
21	المصرف الأهلي العراقي	حدي	4	حدي	4	جيد	3C	حدي	4
22	مصرف الاتحاد العراقي	حدي	4	حدي	4	جيد	3C	جيد	3A
23	مصرف عبر العراق	-	-	حدي	4	حدي	4	حدي	4B
24	مصرف إيلاف الإسلامي	-	-	ضعيف	5	حدي	4	جيد	3B
25	المصرف المتحد للاستثمار	حدي	4	ضعيف	5	حدي	4A	جيد جدا	2C
26	مصرف البصره الدولي	حدي	4	حدي	4	حدي	4C	ضعيف	5
27	العراقي الإسلامي	جيد	3	حدي	4	حدي	4C2	حدي	4B
28	مصرف جيهان							جيد	3
29	المصرف الوطني الإسلامي	-	-	ضعيف	5	-	-	-	-

ثالثاً: دور الائتمان المصرفي وأهميته وأثاره الاقتصادية :-

للائتمان المصرفي أهمية كبيرة ودورٌ مهم من خلال ما يأتي :-

1- تشغيل الموارد العاطلة :يؤدي الائتمان إلى تفادي مسك مبالغ نقدية عاطلة لدى الإفراد والمؤسسات ذات الفائض النقدي واستثماره في الفرص الاقتصادية من قبل المؤسسات المالية من خلال توجيهه للمستفيدين عن طريق الائتمان. وأن الائتمان وسيلة لتمويل استعمال رأس المال ما بين طرفي الائتمان مما يساعد على زيادة إنتاجية رأس المال (الحكيم,2008: 18).فالجهاز المصرفي يقوم بتعبئة المدخرات من خلال ما يسمى بالودائع المصرفية الجارية أو الادخارية التي تشكل الأساس في مجال الإقراض أو الاستثمار (العزاوي,2004: 77) .

2- **تسوية المبادلات (أداة للتبادل) :** ويقصد بتسوية المبادلات أي التبادل بين طرفين ,وبما أن الأوراق النقدية والمسكوكات تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها, فأن الشيكات تمثل ديناً لحاملها على المصرف المسحوب عليه, ويساعد الائتمان النقود المتداولة في استحداث وسائل دفع للالتزامات والحقوق بين الإفراد تتناسب حجمها ونوعها مع متطلبات النشاط الاقتصادي (زكريا,السامرائي,2006: 77).

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

3- **للائتمان أهمية كبيرة في مجال الإنتاج** فتصل إلى حد إن الإنتاج الحديث لم يكن موجوداً ومُستمراً دون الائتمان. فالسمة الأساسية للإنتاج الحديث هي التركيز ومحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير . ويتضمن تركز رؤوس الأموال ازدياد حجم كل المشروعات نتيجة زيادة الاستثمارات الجديدة (عوض الله,الفولي,2003: 82) .

4-**يؤدي الائتمان دوراً مهما في توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية** بما يضمن الاستخدام الكفْ لهذه الموارد وبما يحقق نموا اقتصاديا متوازنا يخدم كلاً من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية للبلد(زكريا,السامرائي ,2006: 77).

5- **يؤدي الائتمان دوراً كبيراً في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع** ففي مجال الاستهلاك يسمح الائتمان للإفراد بتوزيع إنفاقهم لتحقق لهم أقصى إشباع ممكن إذا تم استغلال التسهيلات استغلاً حسنا، مما يؤدي إلى توسيع سوق السلع الاستهلاكية. فمن خلال الدور التمويلي للائتمان في تمويل المشروعات الجديدة والتوسعات في المشروعات القائمة يساهم في خلق المزيد من فرص النشاط والتي تساهم في خفض معدلات البطالة (الطاهر, ,2004:362).

رابعاً: مفهوم النشاط الصناعي

تعد الصناعة أحد القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني، إذ انها تمتلك روابط ضمن قطاع الصناعة التحويلية ذاتها وكذلك مع بقية القطاعات في الاقتصاد ، وهذه الروابط تتمتع بأهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية .

الصناعة من الناحية اللغوية كلمة مشتقة من الفعل "صنع" الذي يعني فَعَلَ أو عَمِلَ أو أوجَدَ (الرازي , ابي بكر،1967:371) .أما من الناحية الاقتصادية ، فقد وردت تعريفات اخرى للتصنيع تعددت بتعدد أهدافه واختلاف الإستراتيجية السياسية والاقتصادية لكل بلد. وقد تبنى خبراء الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منذ سنة 1963 تعريف التصنيع على انه " عملية من عمليات التنمية الاقتصادية تتم بمقتضاها تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تكنيكيا وقوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كلا من أدوات الأنتاج والسلع الاستهلاكية، ويؤمن معدلا عاليا من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي (جبر،2001:5).

ونتيجة الاختلافات المستمرة في المراحل السياسية وما رافقتها من تغيرات في الحكومات التنفيذية ، والانعطافات الحادة لسياسة الدولة . والتي عرضت الاقتصاد العراقي عموماً والقطاع الصناعي بشكل خاص إلى مخاطر كبيرة ومنها آلاتي :

1. اختلال التوازن الاقتصادي: إذ يتسم الاقتصاد العراقي بهذه الفتره بوجود اختلال حاد في التوازن الاقتصادي العام بين حجم الموارد المتاحة (العرض) وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يتطلبها المجتمع (الطلب).
2. التضخم الذي اصبح ظاهرة ملازمة للاقتصاد العراقي
3. الاعتماد على عائدات النفط والذي استحوذ على معظم تكوين الدخل القومي.

مجالات القطاع الصناعي

ان القطاع الصناعي لا يعمل فقط في مجال محدد أو في نشاط واحد بل هناك مجالات صناعية متعددة تختلف تصنيفاتها حسب النمو الاقتصادي في البلد إذ يتكون القطاع الصناعي العام في العراق اكثر من "350" شركة تضم "47 " شركة للقطاع الخاص والمختلط ، (موقع وزارة التجارة العراقية , 2012) وتنقسم إلى القطاعات التخصصية إلى ما يلي :

1- قطاع الصناعات الانشائية

يعد ابرز القطاعات الصناعية في العراق، إذ ان دوره يتمثل في اسناد عمليات اعادة اعمار العراق عبر توافر المواد الانشائية المهمة كالاسمنت والطابوق والزجاج والثرمستون والكونكريت الجاهز وغيرها.

2- قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية

يتسم هذا القطاع باستغلال الموارد الطبيعية وتعظيم القيمة المضافة، ويتم ذلك باستغلال الغاز الطبيعي والمواد الأخرى في تصنيع الاسمدة النتروجينية (فريد ،2007:2).

3- قطاع الصناعات الهندسية

يشكل القاعدة الرئيسة للقطاعات الصناعية الاخرى، ويقوم بأسناد عدد كبير من الوزارات كالنفط والكهرباء والزراعة والاسكان والبلديات، كذلك تجهيز السوق المحلية بالاجهزة المنزلية لتلبية هذه السوق .

4- القطاعات النسيجية والغذائية والدوائية

التي توفر الكثير من المنتجات التي تحتاجها السوق المحلية لتلبية متطلبات المواطنين من المنتجات النسيجية والغذائية والدوائية واسناد وزارة الصحة والقطاع الخاص بالادوية بمختلف انواعها والمحاليل الوريدية وغيرها (فريد ،2007 : 3) .

تحديات الواقع الصناعي في العراق

يذكر(ذنون ،2011:3) بان الصناعة العراقية تعاني في الظروف الراهنة، جملة من المشاكل والمعوقات، من بينها: الافتقار إلى سياسة صناعية واضحة المعالم ضمن توجه استراتيجي نحو تحقيق التنمية المستدامة ويتجلى ذلك في قلة التخصيصات للقطاع الصناعي في الموازنة العامة. وإذا كان القطاع الصناعي الحكومي مازال يساهم بما نسبته 2 % من الناتج المحلي الاجمالي فان

مساهمة نظيره الخاص انخفضت إلى مادون 1 % إذا ما علمنا ان هناك نحو أربعين ألف مشروع صناعي ضمن هذا القطاع متوقف عن النشاط بما لا يقل عن 95 %.

إذ يمكن ان نبين أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع وتدهور القطاع الصناعي العراقي بعد سنة 2003 إلى ما يأتي :

1. ممارسة سياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية كلية, وهي باتجاه واحد , أي الاستيراد , في حين ان التصدير يقتصر على النفط الخام.
2. عدم وجود قانون يحمي الصناعة العراقية من المنافسة.
3. ضعف أو انعدام التطبيق الميداني للقوانين الاقتصادية الداعمة للقطاع الصناعي كقانون حماية المستهلك وقانون التعرفة الجمركية وقانون المنافسة ومنع الاحتكار فضلا عن قانون دعم القطاع الصناعي الخاص الصادرة سنة 2010 هذا ما يحول دون تغيير للواقع الحالي (ذنون ،3:2011).
4. ان سياسة كل من البنك المركزي والمصارف العراقية تسير باتجاه منح التسهيلات الائتمانية للتجار، وان هذه السياسة الاقتصادية تقف اليوم حائلاً بوجه مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي (عدا النفط الخام) وتنمية القطاع الصناعي .
5. ضعف قدرة القطاع المصرفي وخصوصاً المصرف الصناعي العراقي عن تلبية احتياجات النشاط الاستثماري العراقي من حيث التشريعات والتسهيلات في التمويل وفتح الاعتمادات والائتمانات المصرفية ،مما دفع رجال الأعمال والمستثمرين إلى العزوف نهائياً عن الدخول في مشاريع ضمن القطاع الصناعي . وقد أسهم هذا الوضع إلى حد كبير في تدهور هذا القطاع ووصوله إلى حالة من التوقف شبه النهائي.
6. الابتعاد عن الاستماع إلى أراء اتحاد الصناعات العراقي والصناعيين العراقيين ورجال الأعمال لمعرفة المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع وسبل تجاوزها , (ذنون ،2011, 3)
7. ان ضمن المعوقات الرئيسة التي يعاني منها قطاع الصناعة والصناعيون مشاكل تتعلق بتوافر الطاقة الكهربائية التي تعتبر الشريان الحيوي للصناعة العراقية مما أدى إلى رفع كلف المنتجات العراقية وإرتفاع اسعارها وانخفاض تنافسيتها قياساً بالسلع الداخلة للعراق وانخفاض اسعارها مما دفع المستهلك لان يتجه إلى السلع الأجنبية (الربيعي،:2008،1) ..
8. كما ان الظروف الامنية، ادت إلى هجرة الصناعيين على نطاق واسع إلى بلدان اخرى، بحثا عن بيئة استثمارية آمنة وظروف اكثر استقرارا لهم ولعائلاتهم وبالتالي هروب رؤوس الأموال الصناعية إلى الخارج .
9. تقادم وسائل الانتاج وهيمنة الاساليب القديمة غير الكفوءة التي ادت إلى ركود أو تدني مستويات الانتاج إلى جانب عدم اضافة خطوط انتاجية جديدة أو ادخال تكنولوجيا حديثة، الامر الذي ادى ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم إلى ضعف او انعدام القدرة على منافسة السلع الاجنبية ,
10. ضعف في رؤوس أموال القطاع الصناعي نتيجة جملة من المعوقات الذاتية والموضوعية، وما اتبع ذلك من سياسات اقتصادية و مالية غير كفوءة ، مما حال دون تحقيق التراكم المطلوب لرؤوس الأموال الذي يحتاجه الصناعي لتطوير مصنعه أو تجديده , هذا فضلاً عن عدم وجود نظام تمويلي متكامل، يمكنه المساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع ومؤسساته (حبيب،4:2008).

العوامل التي ساهمت في تحجيم دور القطاع الصناعي .

هناك مجموعة من العوامل أدت إلى تقييد دور القطاع الصناعي في العراق وفيما يأتي بيان اهمها:.

1. **تغيرات سعر الفائدة:.**

قرار البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة وخفضة , اثر على كل المصارف الاهلية والحكومية ومنها المصرف الصناعي العراقي. ولتدارك مثل هذه الحالة يجب خلق البيئة المناسبة للتنافس المهني ، بين المصارف سواء أكانت حكومية او خاصة ومنحها الصلاحيات التي تمكنها من النشاط بحرية . لتمويل الاستثمارات الوطنية وتوافر الموارد المالية ، لتنمية القطاع الصناعي والتوجه نحو مبدأ استقلالية المصارف لقدرتها على التسليف ومنح الائتمان والتحرك بحرية في حدود مرنه. يضعها البنك المركزي في تعديل هيكل اسعار الفائدة على ان لا يكون ، هناك فرق كبير بين الفوائد على الادخار والفوائد على القروض، (الفوائد المدينه والفوائد الدائنة). (نجم الدين ،1:2008).

2. **سوق الاوراق المالية:**

ان قرار رفع سعر الفائدة وخفضة الذي يتخذه البنك المركزي ادى ذلك إلى ان تخرج المصارف من الاستثمار في البورصة لا نها كانت قد خصصت جزء من رأسمالها للاستثمار في الاسهم وهي تفضل ان لا تجازف وتدخل في شراء وبيع الاسهم لانها تحقق ربحا صافيا عن طريق سعر الفائدة المرتفع اعلى مما قد تحققه المضاربة بالاسهم , مما ادى إلى عدم جدوى الاحتفاظ

بالاسهم عن طريق المحفظة الاستثمارية للمصرف (نجم الدين: 2008, 1). وهذا يعني ضعف مساهمة المصارف عموماً في منح القروض لتمويل النشاط الصناعي

3. الرسوم الكمركية:

ان الرسوم الكمركية على الواردات هي اهم انواع الرسوم وسلاح الحكومات التقليدي في حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية ,اذ ينصرف الهدف الاول منها إلى تقييد انسياب السلع الاجنبية الداخلة ابتغاء الاحتفاظ بالسوق المحلية كلها او بعضها للمنتجات الوطنية او حماية الإنتاج المحلي .ومن الواضح انه يجب ان لا يترتب على فرض الرسم الكمركي توقف استيراد السلع كليا من الخارج , ولكن لا ينبغي ايضا فتح ابواب الحدود العراقية أمام انواع عديدة من السلع والبضائع وتعليق النشاط بالتعرفة الكمركية العراقية السابقة ثم فرض رسم اعادة الاعمار بنسبة 5% على قيمة البضائع المستوردة ،علما ان هذه النسبة قليلة جدا ولا تؤدي إلى تحقيق اغراضها, اذ انها لا تأتي بموارد مالية ملائمة للموازنة العامة للدولة من ناحية , كما انها لا تحمي الإنتاج الوطني للقطاع الخاص من المنافسة الاجنبية من ناحية اخرى . وحتى عندما تم رفع رسم اعادة الأعمار إلى 10% فان النسبة لا تزال متدنية لا تستطيع منع دخول سيل من السلع الضارة اقتصاديا واجتماعيا وصحيا إلى العراق منذ سنة 2003 مما ساهم في اضعاف الصناعة الوطنية بشقيها الخاص والعام (وزارة التخطيط،178:2010).

4.الاستيراد:

اتسمت الاستيرادات في السنوات الاخيرة باحتلال العناصر المصنعة الحيز الاكبر في مجمل الاستيرادات السنوية بينما يجب ان يكون الاستيراد مكملا للانتاج وليس منافسا له وتهيئة المواد الضرورية لتشغيل المعامل والشركات والمزارع ومن اجل دعم التصدير وخفض حدة اغراق السوق العراقية , بالسلع الاجنبية اذ تستوجب هذه المرحلة ضرورة تقديم وسائل الدعم كافة لأعادة تشغيل وتأهيل ماهو معطل من المشاريع الصناعية والزراعية في القطاع الخاص وعبر قيام الدولة برصد التخصيصات اللازمة وقيام المصرف الصناعي والمصرف الزراعي بتقديم التسهيلات المصرفية والقروض الميسرة الصناعية والزراعية والتجارية فضلا عن شمول المواد الاولية ومستلزمات الانتاج الضرورية المستوردة بالاعفاءات الضريبية والكمركية وزيادة السماحات القانونية وتخفيض النسب الضريبية على الايراد الكلي للمشروع. وقد يقتضي الحال في هذه المرحلة تقييد اجازات الاستيراد وحصرها في الوزارات المختصة بطريقة مسبقة تتماشى مع حاجه الصناعة والزراعة , والتجارة في القطاع الخاص للمواد الاولية والمستلزمات الصناعية والزراعية. وكذلك حاجة السوق المحلية للبضائع الصناعية المستوردة (نجم الدين ، 2008).

ومما تقدم يمكن تلخيص أهم انعكاسات التدهور الصناعي على الاقتصاد العراقي باستمرار الاستهلاك لموارد النفط المالية ، دون تحقيق التراكم والإغناء الضروري للثروة الاجتماعية من مصادر أخرى غير النفط الخام. فضلاً عن بقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً نفطياً ريعياً ومستورداً ومستهلكاً للسلع الاستهلاكية المنتجة في اقتصاديات دول أخرى. ومستنزفاً لموارده المالية في الاستيراد بدلاً من مشاركة تلك الأموال في الإنتاج. كذلك استمرار وجود البطالة وتناميها , إذ ان التنمية الصناعية لا تعني إقامة مشاريع صناعية فقط , بل تعني أيضاً مجموعة كبيرة من المنشآت الإنتاجية والخدمية التكميلية التي تنشأ بالارتباط مع الصناعة الوطنية .

المبحث الثالث الجانب التطبيقي

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى الجانب التطبيقي للبحث , إذ اختير المصرف الصناعي العراقي ــ الفرع الرئيسي / الإدارة العامة كعينة للدراسة., تم تسليط الضوء على واقع الانشطة المالية لعينة الدراسة عبر تحليل القروض المالية الممنوحة من المصرف الى القطاعات الصناعية وسيتم ذلك من خلال تقويم أداء نشاط المصرف الصناعي العراقي / الفرع الرئيسي وللسنوات 2007 ــ 2011 . (علما ان الباحث حاول الحصول على بيانات احدث الا انه واجه صعوبات في ذلك وبالتالي تم الاعتماد على بيانات(2007-2011) , وكذلك سيحاول الباحث الاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي حول الائتمان الممنوح وفق التصنيفات المحددة ومدى مساهمتها في دعم القطاع الصناعي من خلال مقارنة الممنوح للقطاع الصناعي الى الائتمان الكلي وللسنوات 2009-2013.(تقارير البنك المركزي للاعوام 2009-2013) .

اولاً : الأئتمان الممنوح من القطاع المصرفي للسنوات 2009-2013

يبين الجدول(2) ادناة الائتمان النقدي الممنوح من القطاع المصرفي للسنوات 2009-2013 الممنوح للقطاع الصناعي الى اجمالي الائتمان

التفاصيل	الائتمان النقدي للقطاع الصناعي (مليار دينار	اجمالي الائتمان النقدي(مليارديناار	الاهمية النسبية %	الائتمان التعهدي للقطاع الصناعي	اجمالي الائتمان التعهدي	الاهمية النسبية %
2009	414	5690	7.3	18740	46071	40
2010	536	11721	4.5	11987	39790	30

2011	2506	20344	5.5	13488	39032	34
2012	1476	28438	5.2	405	44200	0.9
2013	1641	29952	5.5	556	53700	1
المجموع	6573	96145	5,6	45176	222793	20

اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي 2009-2013

يلاحظ من الجدول رقم (2) ان نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الصناعي من قبل القطاع المصرفي تشكل نسبة قليلة مقارنة بالقطاعات الاخرى حيث كانت في العام 2009 حوالي 7 % من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح , وتراوحت في السنوات التي تلتها بين 4-5 الى العام 2013 حيث استقرت تحت نسبة قريبة من 5% حيث يلاحظ ان النسبة بدأت بالنزول وهذا يدل على ان القطاع المصرفي يبتعد عن الاستثمار في القطاع الصناعي سواء كان الخاص او الحكومي او المختلط. وذلك عائد الى عدة اسباب يمكن ان يكون اهمها عدم وجود البنى التحتية المناسبة وكذلك تأثير القطاعات الاخرى على القطاع الصناعي مثل قطاع الكهرباء والماء بالاضافة الى قطاع النفط التي تعتبر من القطاعات الداعمة للقطاع الصناعي لذلك فأن ضعف هذه القطاعات يعود بالتأثير على القطاع الصناعي وبالتالي التأثير على مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الصناعي .

فيما يخص الائتمان التعهدي (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) لوحظ انه في الاعوام 2009-2010-2011 كان الائتمان التعهدي يمثل نسبة كبيرة من اجمالي الائتمان التعهدي حيث كانت (40-30- 34%) على التوالي للسنوات المذكورة مما يدل على حركة ائتمانية واسعة للقطاع الصناعي , الا انه في العامين (2012-20133) شهد انخفاضا كبيرا وصل الى نسبة 1% تقريبا لكل من العامين وبرر ذلك على قله الدعم الحكومي وقلة التخصيصات من قبل الحكومة .

جدول (3) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي 2009-2013

التفاصيل	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة والغابات	417	571	1304	1701	1808
التعدين والمقالع	78	10	70	10	5
الصناعات التحويلية	414	536	2506	1476	1642
الكهرباء والغاز	79	40	84	161	118
تجارة الجملة والمفرد	1942	2157	3456	5798	4846
النقل والتخزين والموصلات	112	194	892	1872	2422
التمويل والتأمين والعقارات	266	210	123	238	674
خدمات المجتمع	1264	5834	7761	10688	10448
العالم الخارجي	23	6	5	137	214
التشييد والبناء	1168	2170	4209	6362	7770
المجموع الكلي	5690	11721	20344	28438	29952
الاهمية النسبية					

اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي 2009-2013

يلاحظ من الجدول(3) اعلاة ان التركيز المصرفي في منح الائتمان النقدي كان خلال سنوات البحث على كل من القطاعات (تجارة الجملة والمفرد , وخدمات المجتمع , والتشييد والبناء) بينما لم تحظى القطاعات الاخرى القطاعات الاخرى ومنها القطاع الصناعي الا بنسبة قليلة من الائتمان وذلك يعود الى ان هذة القطاعات اكثر ربحية ومضمونه والاهتمام بالتركيز عليها من قبل الدولة لاجل توفير السكن للمجتمع وكذلك وتجار الجملة لتوفير المتطلبات الاستهلاكية لربحيتها العالية .

ثانياً: تقويم أداء نشاط المصرف الصناعي العراقي / الفرع الرئيسي وللسنوات 2007 – 2011 .

1- نبذة مختصرة عن المصرف الصناعي العراقي .

2- تقويم إداء المصرف الصناعي العراقي عينة الدراسة لكونة المصرف الاكثر ارتباطاً بالنشاط الصناعي .

1: نبذة مختصرة عن المصرف الصناعي العراقي

تأسس المصرف الصناعي الزراعي عام 1935 ثم استقل كمصرف صناعي تنموي عام 1946. من اجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطنية العراقية. فالمصرف الصناعي (شركة عامة) ووحدة اقتصادية ممولة ذاتيا ومملوكة للدولة بالكامل يتمتع بشخصية معنوية ويمارس نشاطاً اقتصادياً ويهدف إلى المساهمة في دعم الاقتصاد في مجال تنمية وتطوير الصناعة الوطنية , والقيام بفعاليات الصيرفة التجارية (الشاملة) وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية. و أُسهم المصرف في تأسيس العديد من الشركات الصناعية التي

شكلت هيكل الصناعة الوطنية إذ تم تأسيس البعض منها في الحقبة الماضية وما القطاع الصناعي المختلط الا احد ثمرات منجزات المصرف .

2: أهداف المصرف

يمارس المصرف لتحقيق أهدافه وفقا لإحكام قانون رقم (22) لسنة 1991 المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات النافذة بما لا يتعارض وإحكامه ما يلي :-

1- منح القروض للموجودات الثابتة الخاصة بالمشروع الصناعي على ان تسدد بمواعيد تحدد بعقد القرض وعلى ألا تتجاوز مدة القرض وتأجيلاته(5-7) سنوات.

2- يقوم بفعاليات الصيرفة التجارية التي تمارسها المصارف التجارية كافه استنادا لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم(9) لسنة 1996 إضافة إلى قانون الشركات العامة رقم(22) 1997,

وبناء على توجيهات السيد وزير المالية المبلغ بموجب كتاب وزارة المالية المرقم (196909) في 2009/4/30 ,إذ تقرر إيقاف النشاط لممارسة الصيرفة الشاملة والتوجه بمنح القروض والتسهيلات للصناعيين حصراً.

3- الاشتراك في تأسيس الشركات الصناعية والقيام بإجراءات التأسيس والاكتتاب للشركات الصناعية المساهمة طبقا لقانون الشركات .

4- المساهمة مع دوائر الدولة في وضع الخطط ومناهج التنمية الصناعية .

5- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتقديم الاقتراحات بشانها إلى القطاعات المعنية .

6- تقديم المشورة للقطاع الصناعي في مجال اختصاصه.

3: الهيكل التنظيمي للمصرف الصناعي

يتألف الهيكل التنظيمي للمصرف الصناعي العراقي من مجلس الإدارة والعاملين وفروع المصرف وكما يأتي :- مجلس الإدارة ومن ثم المدير العام و الذي يقوم بمهام التنظيم والإشراف على الأقسام الثلاثة (قسم الرقابة الداخلية والقسم القانوني وقسم الحاسبة) ويليه معاون المدير العام ثم الإدارة العامة, ويتفرع منها اقسام عدة (الائتمان المصرفي, القسم المالي, قسم الدراسات,المعلومات الائتمانية, الاستثمار المالي, القسم الإداري, القسم الهندسي).

4: تنظيمات وفروع المصرف الصناعي العراقي

المصرف الصناعي يعمل وفقا لنظام المصارف ذات الفروع المنتشرة وهو مستعمل في معظم بلدان العالم نظرا لما يتمتع به من المرونة في تأدية الخدمات وازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية واتساع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة والكلية ويغلب عليه صفة الاحتكار.

فقد بلغ عدد فروع المصرف الصناعي (7) موزعة في كل من بغداد نينوى – بابل –النجف الأشرف – البصرة والفروع تحت الانشاء فرع في بغداد و كربلاء المقدسة وقد بلغ عدد العاملين (297) عاملاً , كما بلغ عدد الشركات التي ساهم بها المصرف (27).

5. النشاط الائتماني للمصرف الصناعي العراقي

يتضمن النشاط المصرفي للمصرف ما يأتي:-

أ :- الإقراض لتأسيس مشاريع صناعية وشراء الموجودات الثابتة , والاشتراك كمؤسس مساهم في المشاريع الصناعية, خاص أو مختلط و القيام بإعمال الصيرفة الساندة ولأصحاب المشاريع, و القيام بالدراسة الفنية والاقتصادية و الدخول كوسيط في بعض الإعمال الصناعية.

6: انشطة المصرف الصناعي العراقي

يمكن بيان أهم انشطة المصرف عبر ابرز النسب المالية المختارة للمدة من 2007 لغاية 2011 و التي منها:

الحسابات المالية.

جدول (4) تطور رأس المال والاحتياطي للمصرف الصناعي العراقي للسنوات 2007 – 2011 (مليون دينار)

السنة	رأس المال الاسمي (1)	نسبة النمو% (1)	الاحتياطيات (2)	نسبة النمو% (2)
2007	25,000	——	8,600	%6
2008	25,000	——	9,500	%10,4
2009	25,000	——	9,000	(%5)
2010	25,000	——	9,000	——
2011	75,000	%200	15,405	%71

إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي العراقي.

يظهر الجدول (4) تطور رأس مال و الاحتياطيات للمصرف الصناعي خلال الفترة من 2007 لغاية 2011 إذ بلغ مقدار الاحتياطيات 8,600 مليون دينار لسنة 2007 , وبنسبة نمو مقدارها 6% , عن سنة 2006 و التي بلغ فيها الاحتياطي 8,110 مليون دينار . أما في سنة 2008 فقد زاد مبلغ الاحتياطيات ليكون 9,500 مليون دينار , أي بنسبة نمو تقدر 10,4% , وشهدت سنة 2009 انخفاض بالاحتياطي بمقدار 500 مليون دينار وهكذا بالنسبة لسنة 2010 , ألا ان هناك قفزة كبيرة لسنة 2011 في نمو الاحتياطيات إذ بلغت نسبة النمو 71% وبمبلغ مقداره 15,405 مليون دينار ويعود السبب في ذلك للزيادة الحاصة في رأسمال المصرف والبالغة 75,000 مليون دينار , أي بنسبة نمو 200% , مما نتج عنها زيادة في إيرادات المصرف والتوسع في نشاطه . ان زيادة راس المال والاحتياطيات يمكن استثمارها في زيادة الدعم للقطاع الصناعي

جدول (5) أرصدة استثمارات المصرف في الشركات الصناعية المساهمة للسنوات 2007 2011 (مليون دينار)

السنة	عدد الشركات	مبالغ الاستثمارات	معدل النمو %
2007	27	23,700	%2,5
2008	27	25,900	%9,2
2009	27	28,100	%8,4
2010	27	33,100	%18
2011	27	36,100	%9

إعداد الباحث: بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي العراقي للسنوات تحت الدراسة .

يوضح الجدول (5) ارصدة استثمارات المصرف الصناعي في الشركات الصناعية المساهمة العراقية , فقد بلغت هذه الاستثمارات في سنة 2007 مبلغ 23,700 مليون دينار وبنسبة نمو عن سنة 2006 بلغت 2,5% . أما في سنة 2008 فقد بلغت الاستثمارات في الشركات الصناعية مبلغ قدره 25,900 مليون دينار أي بنسبة نمو مقدارها 9,2% . بالمقارنة مع الاستثمارات في سنة 2007 . ألا ان هذه النسبة انخفضت في سنة 2009 ، إلى 8,4% , و ارتفعت نسبة النمو سنة 2010 لتصل إلى 18% , إلا ان هذه النسبة عادت إلى الانخفاض في سنة 2011 إلى (9%) . ومن الجدير بالإشارة ان مبالغ الاستثمارات للمصرف الصناعي العراقي في الشركات الصناعية العراقية ضئيلة جداً ولا تسمح بتطور هذه الشركات فضلاً عن ضآلة عدد الشركات الصناعية المستثمر بها قياساً لعدد الشركات في العراق و البالغ عددها 350 شركة للقطاعات الانتاجية و التي تحتاج إلى دعم المصرف الصناعي العراقي لها بشكل كبير.

جدول (6) نسب نمو أرباح المصرف الصناعي العراقي للسنوات 2007 -2011 (مليون دينار).

السنة	الربح الصافي	نسبة النمو %
2007	1,261	%13
2008	1,475	%17
2009	265	(%82)
2010	491	%85
2011	4,978	%914

إعداد الباحث بالاعتماد على حسابات المصرف الختامية للسنوات تحت الدراسة.

يوضح جدول (6) نسبة نمو ارباح المصرف الصناعي العراقي للمدة من 2007 – 2011 ، إذ بلغت نسبة نمو الربحية لسنة 2007 , 13% , و التي كان مبلغها 1,261 مليون دينار مقارنة لربحية سنة 2006 والبالغة 1,117 مليون دينار, إذ نجد ان هذه النسبة منخفضة ويعزى السبب في ذلك للتقلبات الاقتصادية التي حدثت ما بعد سنة 2003 واستمرت انعكاساتها لسنة 2007. أما في سنة 2008 نلاحظ ارتفاع بسيط يصل إلى نسبة 17% , و في سنة 2009 انخفاض نسبة النمو بصورة كبيرة لتصل إلى 82% , رغم استقرار مقدار رأس المال والاحتياطي خلال الفترة أعلاه والبالغ 34,000 دينار وكما مبين في جدول (4) . وفي سنة 2010 أرتفعت نسبة نمو أرباح المصرف بمقدار 85% , قياساً بالانخفاض الحاصل في سنة 2009 , ولا يمكن اعتبار ذلك تطوراً في عمل المصرف إذ ما تم الاخذ بنظر الاعتبار ارباح المصرف الصناعي سنة 2007 – 2008 ويظهر كذلك الجدول ان الارتفاع الكبير الذي شهده عام 2011 في أرباح المصرف و التي بلغت 4,978 مليون دينار وبنسبة نمو 914% , يعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة الحاصلة في رأسمال للمصرف والتوسع في نشاطه ومنح ائتمانات عالية .

2. المحور الائتماني

جدول(7) عدد ومبالغ القروض التجارية والصناعية الممنوحة من قبل المصرف الصناعي العراقي للسنوات 2007 – 2011 (مليون دينار)

السنة	عدد القروض	مبالغ القروض	نسبة النمو %
2007	6	97	(%24)
2008	9	351	261%
2009	14	439	25%
2010	79	4,254	869%
2011	297	14,515	241%

المصدر: التقارير السنوية للمصرف الصناعي العراقي لسنوات عينة البحث,

يوضح جدول (5) عدد ومبالغ القروض المصروفة من قبل المصرف الصناعي العراقي وللفترة من2007 ولغاية 2011 . إذ كان عدد القروض في 2007 (6) قروض ومبالغها 97 مليون دينار علماً ان سنة 2006 كان عدد القروض (5) قروض وبمبلغ 128 مليون دينار فقط , أي بنسبة نمو منخفضة للسنتين أعلاه تقدر (24%) . كذلك يلاحظ من الجدول (5) ان هناك زيادة نسبية في سنة 2008 وبمقدار 261% , أما في سنة 2009 بلغت نسبة نمو القروض 25% مع زيادة بسيطة بعدد القروض تصل إلى 14 قرض ممنوح . وفي سنة 2010 نلاحظ زيادة بمبلغ القروض بمقدار 4,254 مليون دينار, وبعدد 79 قرض صرفة للقطاع الصناعي حصراً , أي بنسبة مرتفعة تقدر 869% . بالنسبة لسنة 2011 نجد ارتفاع وبنسبة نمو تقدر 241% , مقابل زيادة مبالغ القروض الممنوحة والبالغة 14,515 مليار دينار , لعدد قروض 297 قرضاً .

جدول (8)مبالغ ونسب طلبات الاقتراض المقدمة للمصرف والمقررة والممنوحة من قبله خلال الفترة 2007ـ 2011 (مليون دينار) .

السنة	مبالغ طلبات الاقتراض المقدمة (1)	مبالغ القروض المقررة (2)	مبالغ القروض الممنوحة (3)	نسبة % 1/2 (4)	نسبة % 1/3 (5)	نسبة % 2/3 (6)
2007	2440	200	97	%8	%4	%49
2008	1290	430	351	%33	%27	%81
2009	3350	4693	439	%140	%13	%9
2010	16553	10,368	4254	%63	%26	%40
2011	28000	7,467	14,514	%27	%52	%194

المصدر: التقارير السنوية للمصرف الصناعي العراقي,

يبين الجدول (8) مبالغ طلبات الاقتراض المقدمة للمصرف الصناعي العراقي من قبل الصناعيين (أفراد/ شركات) والقروض المقررة والممنوحة والنسب المتعلقة بها إذ يلاحظ في سنة 2007 بلغت طلبات الاقتراض المقدمة 2,440 مليون دينار اما المقرر فبلغ 200مليون دينار , أي بنسبة تقدر 8% , وهي تعكس ضآلة حجم المبلغ المقرر إلى المبالغ المطلوبة. ويظهر ذلك انتهاج إدارة المصرف الصناعي سياسة ائتمانية متحفظة جداً خلال الفترة المذكور.

ويبين الحقل(3) ان قيمة القروض الممنوحة خلال السنة 2007 والمقدرة بمبلغ 97 مليون دينار إذ ظهرت نسبة الممنوح إلى المقدم بمقدار 4% , وهذه أيضاً نسبة قليلة بالمقارنة مع المقدر من قبل إدارة المصرف. و لم يتسنى للباحث الوقوف على أسباب الرفض للقروض المقدمة من قبل الصناعيين بشكل موثق من قبل قسم الائتمان وخلال فترة الدراسة نتيجة التحفظ من قبل العاملين على تفاصيل البيانات الخاصة بالشركات الصناعية .

وفي الحقل(6) و الذي يبين نسبة الممنوح إلى المقرر وتبلغ 49%, إذ يظهر لنا من هذه النسبة انخفاض أكثر من 50% , من قيمة القروض المقررة . وفي سنة 2008 وصلت النسبة إلى 33% , في الحقل (4) وتأخذ بالارتفاع لتكون 63% , لسنة 2010 مما يتبين ان سياسة المصرف بدأت تزيد من قيمة القروض المقررة . لكن نجد النسبة تنخفض في الحقل (5) إلى 27% , لنفس الفترة وتعني انخفاض الممنوح فعلاً إلى المقدم . ويستمر الانخفاض لسنة 2010 ليصبح 26% .

وفي حقل (6) نلاحظ زيادة في نسبة الممنوح إلى المقرر تصل إلى 81% , خلال سنة 2008 لكن هذه النسبة أخذت بالهبوط لتصل إلى 40% في سنة 2010 . أما في سنة 2011 نلاحظ في حقل (1) ارتفاع قيمة طلبات الاقتراض بمقدار 28,000 مليون دينار, مقابل انخفاض قيمة القروض المقررة من قبل المصرف والبالغة 7,467 مليون دينار . اما مبلغ القروض الممنوحة من قبل إدارة المصرف فقد ارتفعت عن ما هو مقرر إذ بلغت 14514 مليون دينار, أي بنسبة بزيادة تقدر 194% , كما موضح في الحقل (6) . أما الحقل (5) فقد بلغت نسبة النمو 52 % , إذ تنخفض نسبة المقرر إلى المقدم بنسبة 27% خلال الفترة أعلاه .

مما تقدم يمكن القول ان إدارة المصرف الصناعي تمتلك خطة مرنة في إدارة محفظتها الاستثمارية.

جدول رقم (9) القروض المصروفة من قبل المصرف للسنوات 2007ـ 2011 حسب القطاع (مليون دينار)

السنة	القطاع الخاص المبالغ (1)	العدد	القطاع المختلط المبالغ (2)	العدد	مجموع المبالغ للقطاعين (3)	نسبة % 3/1	نسبة % 3/2
2007	97	6	000	000	97	——	——
2008	351	9	000	000	351	——	——
2009	439	24	000	000	439	——	——
2010	4254	97	000	000	4,254	——	——
2011	9,015	277	5,500	2	14,515	%62	%38
المجموع	14,156	413	5,500	2	——	——	——

يوضح جدول(9) القروض المصروفة من قبل المصرف الصناعي خلال سنوات 2007 ـ2011 حسب القطاع , نلاحظ ان مجموع القروض المصروفة من قبل المصرف الصناعي هي للقطاع الخاص حصراً من 2007 ولغاية 2010 , وخلال سنة 2011 تم منح القطاع المختلط مبلغ 5,500 مليون دينار فقط . من ذلك يتبين اهمال القطاع الصناعي المختلط من قائمة منح القروض والدعم المالي الكافي من قبل المصرف وعدم الالتفات لما يعانيه هذا القطاع من تدهور مالي واقتصادي من قبل الجهات المختصة

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

في ضوء ما تم عرضه في الجانب النظري وكذلك في تحليل الواقع والمعطيات وما تم الاستدلال عليه من خلال المؤشرات يمكن التوصل إلى عدد من الاستنتاجات التي تم اعتمادها في بناء التوصيات وهي :-

1.ضعف ومحدودية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي من خلال تمويل المشروعات الصناعية , بسبب عدم توفر التمويل اللازم من الحكومة . مما أثر سلباً على نشاطاته ومنها دعم القطاع الصناعي في العراق .

2.استناداً لدراسة التقارير المالية الصادرة عن المصرف الصناعي العراقي , نجد انه لم يتم تمويل القطاع الصناعي المختلط بأية قروض (قصيرة أو متوسطة أو طويلة الآجل) من سنة 2007 ـــ 2010 علماً أن تمويل القطاع الخاص خلال هذه السنوات لم يصل إلى مستوى مقبول إذ بلغ إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص 14156مليون دينار خلال فترة الدراسة 2007 ـــ 2011 , وهذه المبالغ لا تلبي الحاجة الملحة إلى النهوض بقطاع الصناعة في العراق , والذي يحتاج إلى أموال ضخمة كان من الممكن للمصرف الصناعي أن يساهم بجزء منها , على اعتبار أنه مصرف تنموي مختص بدعم القطاع الصناعي .

3.من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية الخاصة بالمصرف الصناعي , تبين انخفاض مؤشرات التحليل المستخدمة لتقييم أداء المصرف الصناعي العراقي لفترة الدراسة , ويعود السبب في ذلك إلى عدة أسباب من أهمها ضعف الدعم الحكومي و انعكاس التدهور الأمني والاقتصادي للبلاد بعد سنة 2003 وما أعقبه , فضلاً عن اتباع المصرف الصناعي سياسة ائتمانية متحفظة في منحه القروض

4.أن اغلب المصارف العراقية وجهت نسبة كبيرة من نشاطها لتمويل القطاع ذات الربحية العالية (التشييد , تجارة الجملة) والابتعاد عن دعم المشاريع التنموية.

5.من خلال دراسة القطاعات المتخصصة الأخرى في العراق تبين أن المبادرة التي وجهت للقطاع الزراعي . قد وجدت لها أرض خصبة لتطوير النشاط الزراعي في العراق , إلا أن هذا البحث لم يؤشر وجود مثل هذه المبادرة في القطاع الصناعي العراقي .

6.من خلال دراسة واقع القطاع الصناعي في الجانبين النظري والنشاطي , تبين ضعف الدور الذي تنتهجه الدولة في حماية القطاع الصناعي في العراق من خلال ما قامت به الدولة من رفع التعريفة الكمركية والضرائب على البضائع المستوردة , مما جعل ذلك يشكل عجز لدى إنتاجية القطاع الصناعي المحلي , مقارنةً بالبضائع المستوردة المنخفضة الكلف . كذلك عدم وجود التشريعات والقوانين والتعليمات التي تدعم البضائع المصنعة محلياً لمدة زمنية معينة لغرض النهوض بالقطاع الصناعي بالعراق .

ثانياً

التوصيات :-

في ضوء ما تقدم نلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث , يمكن بلورتها بمجموعة من التوصيات وهي :-

1.ضرورة زيادة الدعم الحكومي لتمويل المصرف الصناعي العراقي , ليتسنى له القيام بدوره في دعم القطاع الصناعي المختلط والخاص ومن خلال توسيع نشاطه وزيادة قدرته على منح القروض (القصيرة و المتوسطة والطويلة الآجل) للقطاع الصناعي .

2.إعادة النظر بالسياسة المتحفظة لإدارة المصرف الصناعي والاستفادة من التحسن النسبي للأوضاع الأمنية مما انعكس على تطور الاقتصاد في العراق .
3.إطلاق مبادرة صناعية ولفترة محدودة أسوة بالمبادرة الزراعية لإعادة تأهيل المشاريع الصناعية المتوقفة وفق معايير محددة تدخل فيها التكنولوجيا الحديثة وأهمية مشاركة القطاع العام والمختلط للاستثمار في المشروعات الصناعية الاستراتيجية الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لا يقوى عليها القطاع الخاص لوحده .
4.مدى تطبيق وفاعلية حزمة القوانين ذات العلاقة باقتصاد البلد ومنتجاتنا الوطنية منها،(قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010 وقانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 و قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة 2010 وقانون التعرفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010) وذلك لتفعيلها على ارض الواقع . لدعم القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي .
5.تضمين الموازنة المالية العامة تخصيصات لدعم القطاع الإنتاجي (الصناعي والزراعي) لرفع تنافسية هذا القطاع في السوق المحلي.
6.زيادة مساهمة المصرف في تدعيم مشاريع صناعية ضخمة في العراق , كالسعي في إنشاء المدن الصناعية بهدف إشاعة التكامل الصناعي بين الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة وكل ما من شأنه تحسين الإنتاج وزيادته , وتقليل التكاليف لرفع تنافسية المنتج في الأسواق المحلية والعالمية.

المصادر

القوانين والتقارير

1. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، جريدة الوقائع العراقية،العدد 3982، حزيران 2004.
2. قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3986 ،2004
3. قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 النافذ
4. النشرة السنوية للبنك المركزي 2009- 2013
5. قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 .
6. قانون المصرف الصناعي العراقي رقم 22 لسنة 1991
7. وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014.
8. التقرير السنوي المصرف الصناعي للسنوات 2007 — 2011 .

الكتب العربية .

1. خطاب ، جودت جعفر ،اعادة هيكلة المصارف ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، بغداد /العراق ،الطبعة الأولى ،2009 .
2. حداد ، أكرم ، هذلول، مشهور ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ط2، 2005.
3. الدليمي ، عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة، الموصل، ط1، 1990.
4. رمضان ، زياد سليم. جوده ، محفوظ احمد، الاتجاهات المعاصرة في أدارة البنوك، دار وائل ، للطباعة والنشر، عمان، ط2 ، 2003 .
5. رمضان ، زياد، أساسيات في الإدارة المالية ، دار صفاء ، عمان، الأردن، ط4 ،1996.
6. رمضان، زياد ،جوده، محفوظ ،الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006.
7. الدوري، زكريا ، السامرائي , يسرى"البنوك المركزية والسياسة النقدية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2005.
8. الرازي , محمد بن أبي بكر ،"مختار الصحاح"، ط1،1967
9. شقير، فائق. الاخرس ،عاطف. سالم، عبد الرحمن، محاسبة البنوك، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط3، 2008.
10. شهلوب ، علي محمد ، شؤون النقود وأعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ، سوريه/ حلب، ط1 ،2007
11. صالح ،باسم محمد ،العزاوي ،عدنان احمد ولي ، القانون التجاري الشركات التجارية ، دار العاتك للنشر ، القاهرة / مصر ، الطبعة الثانية ،2007 .
12. عبد الحميد ، عبد المطلب ،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الاسكندريه مصر ط2001.
13. عبد الله، خالد أمين، الطراد ، إسماعيل إبراهيم ، ادارة النشاطيات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006.
14. عبد الله، خالد أمين، النشاطيات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة ، دار وائل للنشر، عمان،الأردن، ط6 ،2009 .
15. عوض الله، زينب. الفولي ، اسامه محمد .أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي . منشورات الحلبي الحقوقية. ط1. 2003

16. محمود،غازي عثمان ، احمد ، وريا برهان، دور المعايير المحاسبية الدولية في زيادة فاعلية النظام المحاسبي المالي للمصارف العراقية،مشروع الازدهار.اربيل ،الطبعة الأولى ،2007 .
17. نظمي، أيهاب إبراهيم، توفيق، مصطفى حسن، محاسبة المنشآت المالية،البنوك وشركات التأمين، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، ، ط1 ، 2009 .
18. وهم، بدر غيلان، السوق النقدية والمالية في العراق ، بغداد /العراق ،2009 .

الاطاريح الجامعية والبحوث .

1.إبراهيم ، لطيفة محمد سليمان ، أثر التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية ، أطروحة ماجستير ، كلية الدراسات التجارية / السودان ،2010 . متاح على الموقع الالكتروني . http://www.uluminsania.net مجلة علوم الإنسانية
2.الحكيم، ميثم فريد راضي، أثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات بازل(1. 2) ، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2008.
3.عبد الصمد , مائدة ابراهيم ، "النشاط الائتماني للمصرف الصناعي العراقي مقارنة بين نشاطيه التخصصي والشامل ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية ،بحث تطبيقي لنيل شهادة الدبلوم العالي /المعادل للماجستير ، بغداد ،2011.
4.الطويل , طه طالب محمد " أهمية المعلومات الائتمانية في تقليل الديون المتعثرة " بحث تطبيقي مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد لنيل درجة الدبلوم العالي /المعادل للماجستيرفي المصارف،2011

- **مواقع / شبكة المعلومات ـ الانترنيت :.**

1. جبر , فايق النجار ، ادارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة فيها , 2011 .
www.bab.com
2. ذنون، هاشم ،" رئيس اتحاد الصناعات العراقية" المحور , الادارة والاقتصاد , 2011 .
3. الربيعي ، فلاح خلف ،"سبل النهوض بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق"العدد2221، 15 /3/ 2008.
4. فريد , احمد , " مجلة الصناعة العراقية " مجالات الصناعة العراقية , 2007 .
5. نجم الدين ، نوفل ، "أهم العوامل التي ساهمت في تحجيم دورالقطاع الصناعي الخاص" مقالة نشرت على موقع المحور،2008 .

ثانياً :- المصادر الاجنبية

Book

1. Hempel، George H. Donald Simonson G، Donald، Bank Management text& Cases. JOHN Wilely & Sons، Ine. New York Fifth edition.1998
2. Majumdar, N, C، Fundamentals of Modern Banking ،New Central Book Agency (p) ltd ،London، First Edition،2010.
3. Rose، Peter،S ، Hudgins، salvia c، Bank Management & financial services 8th.ed، the McGraw Hill،U،2010.
4. Sinkey ،Joseph F. Jr، Commercial Bank Financial Management، Inc New York، 1983.